بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تدين فيه عمليات تعميق وتوسيع الإستيطان الاستعماري غير المسبوقة والشرسة في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية*

٢٠٢١/٤/١٣

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأقسى العبارات عمليات تعميق وتوسيع الإستيطان الاستعماري غير المسبوقة والشرسة في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، الهادفة إلى حسم مستقبل ومصير الضفة الغربية المحتلة من جانب واحد وبقوة الاحتلال، والتي تجُسد مراحل مُتقدمة نحو استكمال نهائي لعمليات تهويد القدس وفصلها بالكامل عن محيطها الفلسطيني، وأسرلة وتهويد جميع المناطق المصنفة (ج)، وربط المستوطنات في الضفة من شمالها إلى جنوبها وتحويها إلى تجمع استيطاني ضخم يرتبط بالعمق الإسرائيلي، وفي نفس الوقت ربط العمق الإسرائيلي بالأغوار من خلال شبكة طرق وأنفاق ضخمة تحقق التواصل الجغرافي بين مكونات المشروع الصهيوني الاستعماري في المنطقة الممتدة من النهر إلى البحر، كما هو حاصل في الشبكة المواصلاتية الاستعمارية في منطقة شمال القدس التي تخترقها من غربها إلى شرقها مروراً بمنطقة إي١ بميزانيات ضخمة يتم رصدها من جانب الحكومة الاسرائيلية والتي قطعت شوطاً كبيراً في تنفيذها والمتوقع أن تنتهي في العام ٢٠٢٣، ليس هذا فحسب، بل يضرب الوحش الاستيطاني في كل مكان بالضفة سواء من حيث استهداف ومصادرة مئات الدونمات كما هو حاصل في بيت ساحور وبيت جالا، أو عمليات هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية والتضييق على المواطنين وإجبارهم على الرحيل عن منازلهم كما حصل بالأمس في منطقة بيت ساحور أيضاً، وكما يحدث في خربة حمصة والاستهداف المتكرر لما يزيد عن ٣٠ تجمع بدوي في الأغوار، وعمليات الهدم المتواصلة وسرقة الأراضي والمصادرات في مسافر يطا، وما تتعرض له منطقة جنوب وجنوب غرب وشرق نابلس من عمليات تجريف كما هو حاصل في جالوت واستمرار إقامة البؤر الاستيطانية كما حدث مؤخراً في قصرة. من ذلك كله، تؤكد الوزارة أن دولة الاحتلال تسابق الزمن لإغلاق الباب نهائياً أمام أية فرصة لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة بعاصمتها القدس الشرقية، وتحولها إلى رؤية سرابية غير قابلة للتطبيق، تستبدلها بنظام فصل عنصري (أبرتهايد) في فلسطين المحتلة تعمل يومياً على فرضه بقوة الاحتلال على تجمعات سكانية فلسطينية متناثرة تغرق في محيط استيطاني.

تحُمّل الوزارة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن هذا التغول الاستيطاني ونتائجه وتداعياته على ما تبقى من فرص لتحقيق السلام على أساس لحل الدولتين، وتعتبر صمت المجتمع الدولي على جريمة الاستيطان تواطؤ معها إن لم تكن مشاركة في الجريمة وتمريرها

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/ps13421

ومنحها الوقت اللازم والغطاء المطلوب لتحويلها إلى أمر واقع يصعب التراجع عنه. تؤكد الوزارة أن إكتفاء الدول ببعض بيانات الإدانة الشكلية للاستيطان، أو المطالبات الخجولة لإسرائيل تحت شعار "وقف الإجراءات أحادية الجانب"، أو المواقف الشكلية التي تؤكد أن الاستيطان غير شرعي وغيرها من صيغ التعبير عن القلق من نتائج الاستيطان على فرص تحقيق السلام، دون أن يتم ترجمة تلك المواقف وإلحاقها بإجراءات عملية فاعلة قادرة على إجبار دولة الاحتلال على وقف تغولها الاستيطاني في أرض دولة فلسطين، هذا كله، يعكس في الجوهر التواطؤ الدولي مع الاستيطان، وتخلي المجتمع الدولي عن مسؤولياته القانونية والأخلاقية اتجاه هذه الجريمة البشعة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/